

إدارة الأزمات وإتاحة التعليم الجيد وتطويره

بحث مشتق من رسالة دكتوراه بعنوان " الاستراتيجيات الحديثة في إدارة الأزمات وتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في ضوء رؤية مصر 2030م –دراسة تطبيقية "

الباحث/ إسلام صلاح عبد السلام مطاوع

باحث دكتوراه بقسم علم الاجتماع –بكلية الآداب – جامعة الفيوم

es112@fayoum.edu.eg

تاريخ النشر : 1 يناير 2023

تاريخ القبول : 1 نوفمبر 2022

تاريخ الاستلام : 15 اغسطس 2022

DOI:10.12816/0061356

بحث مشتق من رسالة دكتوراه بعنوان " الاستراتيجيات الحديثة في إدارة الأزمات وتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في ضوء رؤية مصر 2030م –دراسة تطبيقية

المستخلص

هدفت الدراسة الحالية إلى البحث عن المعوقات والأزمات والتحديات التي تواجه إتاحة التعليم الجيد وتطويره والتي تحول دون تحقيق أهداف البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة وكيفية الاستخدام الأمثل للاستراتيجيات الحديثة في إدارة الأزمات لمواجهة تلك المعوقات والأزمات المحتملة كي تتحقق أهداف البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة ومن ثم تتحقق لمصر رؤيتها 2030م، فتصبح دولة تتيح التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية، وتكون دولة قادرة علي استثمار عبقرية المكان والإنسان، ما ينتج عنه تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية المستدامة والإرتقاء بجودة حياة المصريين، وتندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التحليلية معتمدة في منهجيتها في تحليل وتفسير الإشكالية على منهج المسح الاجتماعي على عينة من الخبراء والمتخصصين في مجال العدالة والتعليم.

وقد توصلت الدراسة إلى وعي وإدراك عينة الدراسة لأهمية تكوين فريق لإدارة الأزمات على مستوى المدارس والمديريات والإدارات التعليمية والكليات والجامعات وعقد تدريبات ونماذج محاكاة على إدارة الأزمات وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني للتعاون مع وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي، لما له من دور بارز في توفير المعلومات النوعية المناسبة لمتخذي القرار حول الأزمات المتوقعة ووضع سيناريوهات لمواجهتها، ومن ثم تكون المدارس والإدارات والمديريات التعليمية ووزارة التربية والتعليم على استعداد لمواجهة أي أزمات محتملة والتخفيف من حدة آثارها الناتجة عنها حال حدوثها، تطبيق استراتيجية الوقاية من الأزمات يسهم بشكل فعال في إتاحة التعليم للجميع دون تمييز.

الكلمات الافتتاحية: إدارة الأزمات – التعليم الجيد .

Crisis management and access to and development of quality education

Abstract

The current study aimed to search for obstacles, crises, and challenges facing the provision and development of quality education, which prevent the achievement of the goals of the social dimension of sustainable development, and how to optimally use modern strategies in crisis management to confront these potential obstacles and crises in order to achieve the goals of the social dimension of sustainable development, and then achieve Egypt's vision of 2030. It will become a country that provides education and training for all with high quality, and it will be a country capable of investing the genius of the place and the human being, which will result in achieving the goals of sustainable social development and improving the quality of life for Egyptians. This study falls within the analytical descriptive studies, based on its methodology in analyzing and interpreting the problem on the social survey method, on a sample of experts and specialists in the field of education. The study reached awareness and awareness of the study sample of the importance of forming a crisis management team at the level of schools, directorates, educational departments, colleges and universities, holding training and simulation models on crisis management and activating the role of civil society organizations to cooperate with the Ministries of Education and Higher Education, because of its prominent role in providing qualitative information It is appropriate for decision makers about the expected crises and the development of scenarios to confront them, so that schools, departments, educational directorates and the Ministry of Education are ready to confront any potential crises and mitigate their effects if they occur. The implementation of the crisis prevention strategy effectively contributes to making education available to all without discrimination.

Key words: Crisis management and quality education

التوترات المتصورة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وإدماجها في مفهوم واحد والسعي إلى تحقيق الرفاه المستدام للجميع، ويتجاوز ذلك تسمية التعليم كهدف واحد من الأهداف الإنمائية للألفية، مما يتطلب فهماً أفضل لدور التعليم كوسيلة تنفيذ شاملة لتعزيز الإنجازات في أهداف أخرى كثيرة (Manu, 2015) ، فهو يشكل جزءاً لا يتجزأ من عمليات الاستدامة، ولن يتسنى تحقيق التنمية المستدامة من دون تغيير عمليات التعلم (Fischer, 2015).

أولاً: الإطار النظري للدراسة:

1. إشكالية الدراسة:

انطلقت مشكلة الدراسة في محاولة للبحث عن المعوقات والأزمات والتحديات التي تواجه إتاحة التعليم الجيد وتطويره والتي تحول دون تحقيق أهداف البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة وكيفية الاستخدام الأمثل للاستراتيجيات الحديثة في إدارة الأزمات لمواجهة تلك المعوقات والأزمات المحتملة كي تتحقق أهداف البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة ومن ثم تتحقق لمصر رؤيتها 2030م، فتصبح دولة تتيح التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية، وتكون دولة قادرة علي استثمار عبقرية المكان والإنسان، ما ينتج عنه تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية المستدامة والإرتقاء بجودة حياة المصريين.

2. أهمية الدراسة:

أ. الأهمية العلمية:

1. تسعي الدراسة الحالية إلي إثراء المكتبة العربية والسوسيولوجية من خلال تقديم تصور للاستراتيجيات الحديثة في مجال إدارة الأزمات التي تسهم في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة ومن ثم فهي تسعي إلي إثراء علم الاجتماع بصفة عامة وعلم إجتماع التنمية بصفة خاصة.
2. محاولة تقديم مجموعة من الخطط والأفكار التي تساهم في تراكم المعرفة حول الموضوع محل الدراسة.
3. حاجة المجتمع إلي التوعية بعلم إدارة الأزمات ومدى أهميته في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية المستدامة.
4. تعتمد الدراسة على نظرية التنمية المستدامة وكيف يمكن في إطارها إنجاز وتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة.

ب. الأهمية العملية:

1. تزايد اهتمام دول العالم بالتنمية المستدامة من خلال عقد المؤتمرات والندوات والتي تؤكد علي الاهتمام بالتنمية المستدامة وسبل تحقيقها مما دفع الباحث لدراسة الموضوع الراهن.

2. وفقاً للدراسات الأولية – في حدود علم الباحث – لا توجد دراسات أو أبحاث ربطت بين علم إدارة الأزمات والتنمية المستدامة.
3. تسهم الدراسة الراهنة في العمل علي توفير مصادر علمية لصناع القرار ترشدهم إلي كيفية الاستفادة من علم إدارة الأزمات باستراتيجياته العلمية الحديثة بما يخدم التنمية الاجتماعية المستدامة وتحقيق أهدافها.
3. أهداف الدراسة:

تتعلق الدراسة من هدف يتمثل في التعرف على مدى تأثيراستخدام إدارة الأزمات على إتاحة التعليم الجيد وتطويره ومن ثم تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في ضوء رؤية مصر 2030.

4. تساؤلات الدراسة:

تتعلق الدراسة من تساؤل يتمثل في ما مدى تأثير استخدام إدارة الأزمات على إتاحة التعليم الجيد وتطويره ومن ثم تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في ضوء رؤية مصر 2030؟

5. مفاهيم الدراسة:

1. إدارة الأزمات Crisis Management:

هي عملية إدارة خاصة من شأنها إنتاج استراتيجية لمواقف الأزمات من خلال مجموعة من الإداريين المنتقنين مسبقاً والمدربين تدريباً خاصاً، الذين يستخدمون مهاراتهم بالإضافة إلي إجراءات خاصة من أجل تقليل الخسائر إلي الحد الأدنى، وتعني إدارة الأزمة بكافة الأزمات علي مختلف أنواعها كالأزمة العسكرية والأزمة الأمنية والأزمة السياسية والأزمة الاقتصادية... الخ، إلا أن كل نوع من هذه الأزمات يستلزم استخدام سياسات تكتيكية تتناسب وطبيعة الأزمة. (محمود، 2014)

وهي الأساليب المتميزة والهادفة إلي التحكم في الأزمة الحاصلة والسير بها إلي الأوضاع المفيدة بدل الضارة. (داوود، 2011)

6. الدراسات السابقة:

أ. دراسة أنكا جريكوليسكو (2013)، بعنوان

Education For Sustainable Development – Training The Young Generation

"(Greculescu, 2013) For The Future"

هدفت الدراسة إلي: إلي تحليل الطريقة التي نفذ بها أعضاء هيئة التدريس واستخدموا بها مفهوم التعليم من أجل التنمية المستدامة، استنادا إلي استراتيجيات التعلم من أجل المساعدة علي تنمية المهارات والاختصاصات الإبداعية للتلاميذ من أجل المشاركة والتعاون الحقيقيين، ووضع توصيات للمساعدة علي تحسين الممارسات

التعليمية من أجل التنمية المستدامة، والتعرف علي الامكانيات المتوفرة للوصول للبيانات ومعايير الجودة المتوفرة لبرامج التدريب.

واعتمدت الدراسة: علي منهج المسح الاجتماعي وتم استخدام 60 استبياناً إلكترونياً موجهاً إلكترونياً إلي 126 معلماً يعملون في بعض المدارس المشاركة في البرنامج العالمي لمنظمة التعاون الاقتصادي وقدم الاستبيان لبنود تتعلق بمعايير جودة التعليم لأغراض التنمية المستدامة في إطار عملية التعليم في مرحلة ما قبل الجامعة، يتألف هذا الاستبيان من بنود تتعلق بدقة بنشر معايير نوعية التعليم لأغراض التنمية المستدامة في عملية التعليم وتقييم التعلم في نظام التعليم الروماني.

وتوصلت الدراسة إلي النتائج التالية:

1. تشير نتائج هذا البحث بوضوح إلي الحاجة إلي إعادة التفكير في السياسات التعليمية من أجل التنمية المستدامة التي تهدف إلي تطوير المعارف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي ستساعد التلاميذ في نهاية المطاف علي معالجة مشاكل الحياة الحديثة.
 2. أما بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس ، فلضمان جودة النشاط التعليمي في ضوء التنمية المستدامة، ينبغي اكتساب وتطوير الكفاءات والقدرات علي أساس الوسائل الرسمية وغير الرسمية والاعتراف بها رسمياً، مثل: تحديد الاحتياجات المحددة لكل تلميذ وتلميذة تلك الاحتياجات باستخدام مجموعة واسعة من استراتيجيات التدريس، ومساعدة التلاميذ علي تطوير كفاءات مهنية ومتداخلة وفقاً للإطار المرجعي الأوروبي الموحد للاختصاصات.
 - ب. دراسة عائض بن سعيد ملعي الغامدي(2015)، إدارة الأزمات لدي القيادات الجامعية بكليات التربية بالجامعات السعودية: دراسة ميدانية
- هدفت الدراسة إلي: محاولة وصف وتحليل طبيعة الوعي المتكون لدي القيادات بكليات التربية بالجامعات السعودية بإدارة الأزمات ومفهومها وأسبابها والكشف عن أهم خصائص وسمات الأزمة كما تتركها القيادات بكليات التربية بالجامعات السعودية وتحديد درجة وعي القيادات بكليات التربية بالجامعات السعودية بمنهجية إدارة الأزمات واعتمدت الدراسة علي: منهج المسح الاجتماعي الشامل، حسث عمد الباحث من خلال هذا المنهج إلي تطبيق الدراسة الميدانية علي كافة جمهور مجتمع الدراسة نظراً لقله حجمه، وتم استخدام أداة مقياس الوعي بإدارة الأزمات، وتم تطبيقه علي عينه قوامها(210) من القيادات الأكاديمية(عميد، وكيل، رئيس قسم) وزعت علة خمس جامعات(تبوك، طيبة، الملك سعود، الملك خالد، الملك عبد العزيز).

وتوصلت الدراسة إلي النتائج التالية:

1. هناك وعي تام لدي القيادات الجامعية بالجامعات السعودية عن كيفية إدارة الأزمات من خلال العديد من الأدوار والتدخلات المهمة.

2. وجود وعي مرتفع لدي أفراد عينة البحث بأهم الخصائص التي تتسم بها الأزمات، يأتي في مقدمتها عنصري التهديد والمفاجأة، يليها إحداث الصدمة، والأسباب المختلفة للأزمات، وهناك تراجعاً كبيراً في مستوى الوعي لدي أفراد عينة الدراسة بمنهجيات التدخل لإدارة الأزمات.

ج. دراسة زيد عسويد مسهوج وآخرون (2016)، آليات مواجهة بعض الأزمات بالتعليم قبل الجامعي بالكويت

هدفت الدراسة إلي التعرف علي: ماهية أسباب وخصائص الأزمة وأبعاد الأزمة التعليمية، تصنيف الأزمات ومناهج تشخيصها، مراحل إدارة الأزمة التعليمية، بعض آليات مواجهة بعض الأزمات بالتعليم قبل الجامعي بالكويت

واعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي في تحليل الأزمات التي يواجهها التعليم قبل الجامعي بالكويت وكيفية مواجهتها.

وتوصلت الدراسة إلي النتائج التالية:

1. هناك بعض الاحتياجات التدريبية اللازمة لإدارة الأزمات بالمؤسسات التعليمية منها فهم مكونات الخطط الداخلية والخارجية المعدة لإدارة الأزمات، وفهم واستيعاب العناصر الأساسية لعمليات الإتصال خلال مواقف الأزمات، فهم الإجراءات العملية الواجب اتباعها للاستعداد للتعامل مع الأزمات بشكل فوري، التعامل مع المؤسسات المجتمعية الخارجية ذات الصلة الوثيقة بالأزمات.

2. تقديم تصور مقترح قابل للتنفيذ يشمل خريطة زمنية لإنشاء وحدة إدارة الأزمات التعليمية بالوزارة، تخصيص ميزانية منفصلة لمشروعات إنشاء وحدة إدارة الأزمات التعليمية بوزارة التربية والتعليم، الاستفادة من نتائج البحوث العلمية ومدى تطبيقها علي أرض الواقع في مجال إدارة الأزمات، توفير قاعدة بيانات ومعلومات دقيقة وكاملة يتم تحديثها باستمرار وفقاً لأهداف وحدة إدارة الأزمات التعليمية بوزارة التربية والتعليم.

الأدبيات النظرية للدراسة:

تحتل النظرية العلمية مكانة متميزة في البحث العلمي بصفة عامة (عبد المعطي، 1998) وسنتناول عرضاً لنظرية التنمية المستدامة كالتالي:

نظرية التنمية المستدامة:

يعود الفضل في تدشين مفهوم التنمية المستدامة وتأصيله نظرياً إلى كل من الباحث الباكستاني محبوب الحق والباحث الهندي أمارتيا سن، وذلك خلال فترة عملهما في إطار البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، فالتنمية المستدامة بالنسبة لهما هي تنمية اقتصادية- اجتماعية، لا اقتصادية فحسب، تجعل الإنسان منطلقها وغايتها،

وتتعامل مع الأبعاد البشرية أو الاجتماعية للتنمية باعتبارها العنصر المهيمن، وتتنظر للطاقت المادية باعتبارها شرطاً من شروط تحقيق هذه التنمية، كما أن الوزير الأول النرويجي كرو هارلمبر ونطلاند لعب دوراً مهماً في ترسيخ هذا المفهوم وتحديد ملامحه الكبرى. (أبوالنصر، 2017)

وتطورت بعد ذلك بنية التنمية المستدامة في الفترة ما بين عام 1972 و 1992 من خلال سلسلة من مؤتمرات القمة والمؤتمرات الأخرى، وقدم المفهوم لأول مرة خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية الذي عقد في استوكهولم في السويد عام 1972، (مبارك، 2016) وأعلن المؤتمر أن حماية البيئة البشرية وتحسينها قضية رئيسية تمس رفاهية الشعوب والعمل على تحسين وحماية البيئة البشرية لصالح مواطنيها (أبوالنصر، 2016)، وفي عام 1983 قدم تقرير برونتلاند تعريف التنمية المستدامة الأكثر استخداماً: "التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبى احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة"، (مبارك، 2016) فهي عملية التغيير التي تستغل الموارد والتقدم التكنولوجي من أجل تلبية الاحتياجات للجيل الحالي والمستقبلي، (Sakmarand, 2011) فمفهوم التنمية المستدامة مستمد من مفهوم الحد الأدنى الثلاثي، وهو ما يعني التوازن بين ثلاث ركائز للاستدامة: الاستدامة البيئية التي تركز على الحفاظ على نوعية البيئة اللازمة للاضطلاع بالأنشطة الاقتصادية ونوعية حياة الناس، والاستدامة الاجتماعية التي تسعى جاهدة لضمان حقوق الإنسان والمساواة، الحفاظ على الهوية الثقافية واحترام التنوع الثقافي والعرق والدين، والاستدامة الاقتصادية اللازمة للحفاظ على رأس المال الطبيعي والاجتماعي والبشري اللازم لمستويات الدخل والمعيشة. (Klarin, 2011)

ويتضمن العرض النهائي لنظرية التنمية المستدامة مجموعة من الافتراضات التي تنطلق منها النظرية هي:

1. تهتم نظرية التنمية المستدامة بالموارد سواء كانت بشرية أو بيئية أو مجتمعية وتعمل جاهدة من خلال أنشطتها على التوعية بالمحافظة عليها واستثمارها خاصة في ارتباطها بالتنمية.
2. تركز نظرية التنمية المستدامة على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية مع معرفة القضايا التي تساعد أو تعيق عملية تحسين نوعية الحياة لأفراد المجتمع.
3. تهدف التنمية المستدامة إلى المحافظة على الموارد البيئية الطبيعية التي ليست من صنع الإنسان من خلال التخفيف من استهلاكها، والمحافظة على الأصول التي من صنع الإنسان كالمباني والآلات والبنية التحتية كالطرق وغيرها.

وقد اعتمد الباحث في تحليل الدراسة الراهنة على ثمة مقولات من هذه النظرية والتي تخدم موضوع الدراسة حيث تهتم بالموارد البشرية والبيئية الطبيعية، وتعمل من خلال أنشطتها على التوعية بالمحافظة عليها واستثمارها والاستفادة منها خاصة في ارتباطها بالتنمية، مما يسهم في توفير فرص عمل والقضاء على البطالة.

ثالثاً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

أ- نوع الدراسة :

تنتمي الدراسة الراهنة إلى نمط الدراسات الوصفية التي تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف لجمع البيانات وحقائق متعلقة بتأثير استخدام استراتيجية الوقاية من الأزمات على إتاحة التعليم الجيد وتطويره، وتفسيرها وتحليلها واستخلاص النتائج منها في إطار تساؤلات وأهداف الدراسة .

ب- مناهج الدراسة :

منهج المسح الاجتماعي:

يعتبر المسح واحداً من المناهج الأساسية في البحوث الوصفية , حيث يهتم بدراسة الظروف الاجتماعية والاقتصادية وغيرها في مجتمع معين، بقصد تجميع الحقائق واستخلاص النتائج اللازمة لحل مشاكل هذا المجتمع. (الزهراني، 2015)

وقد استخدم الباحث لإتمام منظومة بحثه منهج "المسح الاجتماعي" على عينة من الخبراء المتخصصون في القطاع التعليمي، وقد بلغ عددهم (44) خبير ومتخصص، بهدف التعرف على آرائهم حول مدى تأثير استخدام استراتيجية الوقاية من الأزمات على إتاحة التعليم الجيد وتطويره وكيف يمكن ذلك على أرض الواقع من وجهة نظرهم.

ج- أدوات الدراسة :

1. الاستبيان:

تعد الاستبيانات أكثر الطرق شيوعاً لإجراء المسح الاجتماعي، وهي عبارة عن قائمة من الأسئلة المعدة سلفاً يوجهها الباحث إلى أفراد العينة المبحوثين (الجوهرى، 2002) ، كما عرفها جمال محمد بأنها نموذج يضم مجموعة من الأسئلة توجه إلى الأفراد بهدف الحصول على بيانات معينة، وتعد أكثر أدوات جمع البيانات استخداماً وشيوعاً في الدراسات الوصفية، كما أن استمارة الاستبيان توفر الجهد والتكلفة والسهولة من حيث معالجة بياناتها بالطرق الإحصائية مع مراعاة ضرورة التحقق من الصياغة الدقيقة التي تحقق أهداف الدراسة (أبوشنب، 2012).

وتم استخدام أسلوب المسح الاجتماعي بالعينة باستخدام صحيفة الاستبيان على عينة من الخبراء المتخصصون في القطاع التعليمي بوزارة التعليم العالي وأساتذة من كليات التربية والآداب، وقد صممت الأداة طبقاً لأهداف الدراسة وتساؤلاتها، وتم تطبيقها على عينة الدراسة.

د- مجالات الدراسة : وتشتمل علي :

1. المجال البشري : أجريت الدراسة على عينة قوامها (44) من الخبراء المتخصصون في القطاع التعليمي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مديرية التربية والتعليم بالفيوم، أساتذة متخصصين من الجامعات المصرية بكليات التربية والآداب وذلك للأسباب التالية:

1. هم علم ودراية بالتحديات التي تواجه الصناعات الثقافية.

2. لديهم رؤية حقيقية وحلول عملية لمواجهة تلك التحديات

2. المجال الجغرافي : أجريت الدراسة وتطبيق محور (إدارة الأزمات والتعليم) على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مديرية التربية والتعليم بالفيوم، أساتذة متخصصين من الجامعات المصرية بكليات التربية والآداب

3. المجال الزمني : استغرقت الدراسة الميدانية ثلاثة أشهر وعشرون يوماً، حيث بدأت من 12 ديسمبر 2021 إلى 1 إبريل 2022.

شروط وأسس اختيار العينة:

1. حرص الباحث على أن تكون عينة الدراسة من الخبراء والمتخصصين العاملين في مجال التعليم لتقديم رؤية شاملة للجانب التعليمي الذي يُعد أحد أبعاد البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

2. حرص الباحث على أن تكون عينة الدراسة لديها الرغبة الجادة في المشاركة وذلك حتى يدلي أفرادها بمعلومات صحيحة وبعيده عن التزييف والمغالطة.

3. أن تكون عينة الدراسة من القائمين على العمل يتراوح السن من 21:60 سنة، تمارس العمل الفعلي.

4. أن تكون عينة الدراسة من أصحاب المؤهلات العليا ما بين البكالوريوس/ الليسانس إلى الدكتوراه، ومن أصحاب الخبرة في مجال عملهم ما بين سنة : 15 سنة فأكثر، ليكونوا أكثر علماً وتثقيفاً ودراية في المجال محل الدراسة وكذلك معايير ومؤشرات التنمية المستدامة.

خطوات العمل الميداني:

1. إعداد استمارة الاستبيان طبقاً لأهداف وتساؤل الدراسة والتي تم التعرض إليها خلال عرض أدوات الدراسة.

2. صدق وثبات للاستمارة: حيث تم الصدق من خلال عرض بنود الاستمارة على عدد من المحكمين من المتخصصين، للتأكد من أن بنود الاستمارة تقيس هدف البحث وتساؤله، أما الثبات فتم من خلال إجراء - pre test على عينة قوامها (10) مفردة بهدف التعرف على مدى فهم ووضوح السؤال

3. تم تطبيق الاستمارة على عينة الدراسة المكونة من (44) مفردة من الخبراء المتخصصين في مجال التعليم.

4. تكويد الاستمارات بعد التأكد من اكتمال البيانات (حيث تم إعطاء رقم لكل استمارة)، ثم تم تفرغ البيانات باستخدام برنامج spss وتحليلها باستخدام T .Test



5. مناقشة نتائج الدراسة الميدانية في ضوء الاتجاهات النظرية التي تبناها الباحث.
إتاحة التعليم للجميع دون تمييز:

جدول رقم (1)

يوضح دلالات الفروق بين عينة الدراسة عن مدى تأثير استخدام استراتيجية الوقاية من الأزمات على إتاحة التعليم للجميع دون تمييز

الدلالة	القيمة		%	ك	%	ك	%	ك	
.000	37.7 4	44	86.4	38	9.1	4	4.5	2	توفير الاحتياجات الدراسية اللازمة لكل مرحلة في جميع مناطق الجمهورية
.000	30.9 1	44	79.5	35	13.6	6	6.8	3	تحجيم ظاهرة التسرب في مراحل التعليم المختلفة
.000	39.3 0	44	88.6	39	6.8	3	4.5	2	توفير بيئة شاملة داعمة لدمج ذوي الإعاقة البسيطة بمدارس التعليم قبل الجامعي وتوفير الرعاية اللازمة
.000	37.7 4	44	86.4	38	9.1	4	4.5	2	تطوير جودة مدارس التربية الخاصة بالمتعلمين ذوي الإعاقة الحادة والمتعددة
.000	39.9 0	44	88.6	39	6.8	3	4.5	2	توفير خدمة تعليمية متميزة موجهة للمناطق المحرومة والأكثر احتياجاً
.000	46.4 7	44	88.6	39	9.1	4	2.3	1	توفير الرعاية اللازمة للموهوبين والمتفوقين الذين يحتاجون لبيئة داعمة لتعظيم الاستفادة من قدراتهم
.000	37.7 4	44	86.4	38	9.1	4	4.5	2	إدماج المجتمع المدني وتفعيل دوره في العملية التعليمية من بناء مدارس وتزويدها بالموارد اللازمة مما يخفف العبء على وزارة التربية والتعليم
.000	49.5 0	44	90.9	40	6.8	3	2.3	1	توفير عدد الفصول وتحسين كفاءة توزيعها في المدارس على مستوى المحافظات
.000	53.2 9	44	93.2	41	4.5	2	2.3	1	تفعيل دور الأخصائي الاجتماعي والنفسي مع الأطفال المدارس وخاصة ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة

									تجنباً لتعريضهم لعوامل كثيرة تؤثر على خصائصهم الاجتماعية والنفسية
.000	44.0 0	44	86.4	38	11. 4	5	2. 3	1	توفير التجهيزات بالمدارس الخاصة باستقبال ذوي الإعاقة البسيطة لتخريج جيل من ذوي الإعاقة قادر على الانخراط في العمل
.000	46.4 7	44	88.6	39	9.1	4	2. 3	1	توفير أشكال دعم تحتاجها بعض الأسر في المناطق المهمشة والفقيرة لتوفير تكاليف المدرسة مثل الزي المدرسي والأدوات المدرسية
.000	45.7 9	44	95.5	42	0	0	4. 5	2	نشر القيم الثقافية الإيجابية التي تحث على التعليم وعماله الأطفال والتشجيع على تعليم الإناث خاصة في القرى
.000	41.1 0	44	91	40	4.5	2	4. 5	2	المساهمة في إعادة هيكلة المناهج التعليمية والتدريبية والالتزام بتطويرها لربط مخرجات التعليم بمتطلبات سوق العمل
.000	35.8 4	44	90.9	40	2.3	1	6. 8	3	الاستثمار في رأس المال البشري ويشمل توفير الإنفاق على التعليم والتدريب
	%	ك	العبرة						

75.6	34	توفير الدعم المادي اللازم لنظام التعليم الذي يساعد على بناء مدارس مطورة على أحدث نظم حديثة كحل لتقليل كثافة الفصول ووجود مدارس فترات مسائية
68.9	31	توفير دعم مادي شهري للطلاب المحتاجين كعلاج لمشكلة عمالة الأطفال وعلاج التسرب من مراحل التعليم المختلفة
71.1	32	تغيير نظام التعليم الأساسي بالدولة ليسمح بتعليم مهني فني في المرحلة الإعدادية لتدريب الطلاب على حرف يدوية وتعليم صناعي منتج لفئة كبيرة من المتسربين من التعليم لأجل العمل
64.4	29	السعي نحو تغيير نظرة المجتمع نحو التعليم الفني والمهني من خلال وسائل الإعلام المختلفة
64.4	29	تحفيز المعلمين وزيادة رواتبهم وحوافزهم خاصة في المناطق النائية وتوفير مسكن مناسب وخدمات جيدة
44.4	20	تطوير المناهج بما يساهم في تحقيق الاستثمار في رأس المال البشري والفكري
55.6	25	نشر الوعي بأهمية دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بالمدارس وتنمية مهاراتهم وعقد الدورات التدريبية اللازمة للقائمين على العملية التعليمية مع تطوير كفاءة البيئة المحيطة

جدول (1-أ)

الحلول المستهدفة لمواجهة التحديات الأساسية التي تواجه إتاحة التعليم للجميع دون تمييز

سجل مؤشر الموافقة بجدول رقم (1) المرتبة الأولى في استجابات عينة الدراسة حول مدى تأثير استخدام استراتيجية الوقاية من الأزمات على إتاحة التعليم للجميع دون تمييز، مسجلاً أعلى معدل دلالة معنوية بلغت (0.000) وهو ما ظهر جلياً في جميع المتغيرات، حيث بلغت نسبة الموافقة من عينة الدراسة على المتغير الأول الخاص بنشر القيم الثقافية الإيجابية التي تحث على التعليم ومنع عمالة الأطفال والتشجيع على تعليم الإناث خاصة في القرى والريف نسبة بلغت (95.5%) وبذلك يكون قد احتل المرتبة الأولى، يليه في المرتبة الثانية المتغير الخاص بتفعيل دور الأخصائي الاجتماعي والنفسي مع الأطفال في المدارس وخاصة ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة تجنباً لتعرضهم لعوامل كثيرة تؤثر على خصائصهم الاجتماعية والنفسية بنسبة بلغت (93.2%)، وجاء في المرتبة الثالثة متغير المساهمة في إعادة هيكلة المناهج التعليمية والتدريبية والالتزام بتطويرها لربط مخرجات التعليم بمتطلبات سوق العمل بنسبة بلغت (91%)، واشترك في المرتبة الرابعة متغيري توفير عدد الفصول وتحسين كفاءة توزيعها في المدارس على مستوى المحافظات، الاستثمار في رأس المال البشري ويشمل توفير الإنفاق على التعليم والتدريب بنسبة بلغت (90.9%)، وجاء في المرتبة الخامسة المتغيرات الخاصة بتوفير بيئة شاملة داعمة

لدمج ذوي الإعاقة البسيطة بمدارس التعليم قبل الجامعي وتوفير الرعاية اللازمة لهم، توفير خدمة تعليمية متميزة موجهة للمناطق المحرومة والأكثر احتياجاً، توفير الرعاية اللازمة للموهوبين والمتفوقين الذين يحتاجون لبيئة داعمة لتعظيم الاستفادة من قدراتهم، توفير أشكال دعم تحتاجها بعض الأسر في المناطق المهمشة والفقيرة لتوفير تكاليف المدرسة مثل الزي المدرسي والأدوات المدرسية بنسبة بلغت (88.6%)، وفي المرتبة السادسة المتغيرات الخاصة بتوفير الاحتياجات الدراسية اللازمة لكل مرحلة في جميع مناطق الجمهورية، تطوير جودة مدارس التربية الخاصة بالمعلمين ذوي الإعاقة الحادة والمتعددة، إدماج المجتمع المدني وتفعيل دوره في العملية التعليمية من بناء مدارس وتزويدها بالموارد اللازمة مما يخفف العبء على وزارة التربية والتعليم، توفير التجهيزات بالمدارس الخاصة باستقبال ذوي الإعاقة البسيطة لتخريج جيل من ذوي الإعاقة قادر على الانخراط في سوق العمل بنسبة بلغت (86.4%)، وفي المرتبة الأخيرة المتغير الخاص بتحجيم ظاهرة التسرب في مراحل التعليم المختلفة بنسبة بلغت (79.5%).

وجاء مؤشر محايد في المرتبة الثانية وهو ما ظهر جلياً في جميع المتغيرات، فجاء المتغير الخاص بتحجيم ظاهرة التسرب في مراحل التعليم المختلفة بنسبة بلغت (13.6%) ليحتل المرتبة الأولى، وجاءت النسب منخفضة لباقي المتغيرات.

وجاء مؤشر عدم موافقة عينة الدراسة عن مدى تأثير استخدام استراتيجية الوقاية من الأزمات على إتاحة التعليم للجميع دون تمييز في المرتبة الثالثة حيث جاءت النسب منخفضة إلى حد ما لكل المتغيرات

ثم جاء جدول رقم (1-أ) ليقدم رؤية مستقبلية وحلولاً لهذه التحديات السابقة في جدول رقم (1) والتي تحول دون إتاحة التعليم للجميع دون تمييز مما يحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر 2030م، حيث جاء متغير " توفير الدعم المادي اللازم لنظام التعليم الذي يساعد على بناء مدارس مطورة على أحدث نظم حديثة كحل لتقليل كثافة الفصول ووجود مدارس فترات مسائية" في المرتبة الأولى بنسبة بلغت (75.6%)، يليه في المرتبة الثانية متغير " تغيير نظام التعليم الأساسي بالدولة ليسمح بتعليم مهني فني في المرحلة الإعدادية لتدريب الطلاب على حرف يدوية وتعليم صناعي منتج لفئة كبيرة من المتسربين من التعليم لأجل العمل" بنسبة بلغت (71.1%)، وفي المرتبة الثالثة متغير " توفير دعم مادي شهري للطلاب المحتاجين كعلاج لمشكلة عمالة الأطفال وعلاج التسرب من مراحل التعليم المختلفة" بنسبة بلغت (68.9%)، وفي المرتبة الرابعة متغيري " السعي نحو تغيير نظرة المجتمع نحو التعليم الفني والمهني من خلال وسائل الإعلام المختلفة، تحفيز المعلمين وزيادة رواتبهم وحوافزهم خاصة في المناطق النائية وتوفير مسكن مناسب وخدمات جيدة" بنسبة بلغت (64.4%)، وفي المرتبة الخامسة متغير "نشر الوعي بأهمية دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بالمدارس وتنمية مهاراتهم وعقد الدورات التدريبية اللازمة للقائمين على العملية التعليمية مع تطوير كفاءة البيئة المحيطة" بنسبة

بلغت (55.6%)، وفي المرتبة الأخيرة متغراً " تطوير المناهج بما يساهم في تحقيق الاستثمار في رأس المال البشري والفكري" بنسبة بلغت (44.4%)

وتعليقاً على ماسبق يرى الباحث أن جدول (22-أ) قدم حلولاً جوهرية للمشكلات التي تواجه إتاحة التعليم للجميع دون تمييز والتي يمكن تطبيقها على أرض الواقع، وذلك لأن التعليم هو السبيل لتحقيق النمو الاقتصادي المحلي والعالمى وأنه حق لكل الأعمار للرجل والمرأة على حد سواء، لذا يرى الباحث أنه يجب على صانعي القرار والقيادة السياسية توفير بيئة مواتية للتعليم والابتكار والإبداع التنافسي من خلال تقوية المؤسسات التعليمية وأنظمة الإدارة المشرفة على المؤسسات وتوفير التمويل اللازم للتعليم وتطبيق واستخدام أحدث الوسائل التكنولوجية لإعداد خريج عصري مسلح بالمهارات والمعارف ومؤهل للمنافسة في سوق العمل المحلي والإقليمي والدولي، كما يجب على الدولة تعزيز الفكر الابتكاري وتعظيم مشاركتهم في عملية التحديث والتطوير، بجانب تعظيم دور البحث العلمي في التقدم وربط الأبحاث العلمية بالاحتياجات الفعلية.

أما بالنسبة لتوفير الرعاية اللازمة للموهوبين والمتفوقين الذين يحتاجون لبيئة داعمة لتعظيم الاستفادة من قدراتهم، يرى الباحث أنه يجب اكتشاف الموهوبين والمتفوقين داخل المدارس في قرى ومحافظات مصر وتشكيل فرق عمل لرعاية تلك الفصول على أن يكون ذلك الفريق مدرب ومؤهل لذلك، وكذلك العمل على اكساب المعلمين استراتيجيات التعامل مع الموهوبين.

كما يرى الباحث ضرورة دعم وإنشاء مراكز للموهوبين داخل المدارس وتنسيق وتوحيد الجهود بين شركاء التنمية الثلاث وتوفير التمويل والدعم المادي اللازم الذي يساعد على بناء مدارس مطورة على أحدث نظم حديثة مما يساهم أيضاً في حل مشكلة كثافة الفصول العالية

أما بالنسبة لمشكلة كثافة الفصول العالية التي تعاني منها قرى الريف المصري وفقر الأدوات والوسائل التعليمية إلى جانب المشكلة التي يعانيها الطلاب صباح كل يوم في قطع مسافات بعيدة من البيت إلى المدرسة فضلاً عن الطرق غير الممهدة جيداً للسير بها مما يُعرض حياة بعض الطلاب للخطر، لذا يرى الباحث أنه يجب تدشين وإنشاء مدارس جديدة بالقرب من التجمعات السكنية تستوعب الكثافة في المناطق الريفية بكافة المحافظات وتوفير المعلمين المؤهلين وتنمية مهاراتهم وقدراتهم للعمل فترات صباحية ومسائية لاستيعاب أعداد الطلاب وتقليل كثافة الفصول وتطوير وسائل التدريس واستخدام التكنولوجيا الحديثة في العملية التعليمية ووضع نظم متقدمة وفعالة للتقييم والمتابعة من أجل ضمان التطوير المستمر لأداء منظومة التعليم في تلك المدارس.

ولا يفوتنا التطرق لمشكلة التسرب من التعليم فهي من المشكلات الرئيسية التي تعيق سير العملية التربوية في كثير من دول العالم خاصة في بلدان العالم الثالث بجانب الآثار السلبية الناتجة عنها على كلاً من الطفل

المتسرب من التعليم والمجتمع، فالمتسرب من التعليم يتحول إلى مواطن تغلب عليه الأمية ويصبح عضو غير منتج في بيئته ومجتمعه مما يقلل من طموحه ويضعف من مستوى مشاركته في بناء المجتمع ودفع عجلة التنمية.

وتتعدد الأسباب التي تدفع الأطفال للتسرب من التعليم منها أسباب اقتصادية مثل تدني دخل الأسرة حيث لا يستطيع رب الأسرة الإنفاق على الطفل في التعليم أو لا تستطيع الأسرة الاستغناء عن مساهمة الطفل في الدخل اليومي للأسرة من خلال عمله في أي مجال مثل ورشة سمكرة أو حدادة وما إلى ذلك من الأماكن التي تسمح للطفل بالعمل بهان أما عن الأسباب الاجتماعية فترجع إلى القيم والتقاليد السائدة ومدى الانفتاح الحضاري.

ويرى الباحث أن المتسربين من التعليم غالباً ما يتعرضون إلى البطالة لافتقارهم إلى المهارات الضرورية للعمل في المجالات المختلفة مما يشكل معه عبء إضافياً على نسبة البطالة في المجتمع وذلك لأن ظروف العلم والتقنية في حاجة إلى القوى العاملة المدربة وهي في نفس الوقت تحد من فرص العمل أمام غير المتعلمين وتزداد مشكلة البطالة حدة في بعض المجتمعات العربية التي تعاني من تكديس السكان ومن البطالة بين خريجي الجامعات، بالإضافة إلى أن المتسربين من التعليم يعزفون عن الالتحاق بمراكز للتدريب المهني لتأهيلهم للعمل في مجالات الإنتاج المختلفة، كما أن التسرب من التعليم قد يؤدي إلى حرمان المجتمع من بعض أصحاب القدرة العقلية العالية الذين كان يمكنهم أن يسهموا في نمو المجتمع وتطوره إذا اتاحت لهم فرص استكمال تعليمهم بغض النظر عن أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية.

كما يرى الباحث وعي وإدارك عينة الدراسة للتحديات السابق ذكرها بجدول (22) ووضع استراتيجية للتطبيق على أرض الواقع وهي "تغيير نظام التعليم الأساسي بالدولة ليسمح بتعليم مهني فني في المرحلة الإعدادية لتدريب الطلاب على حرف يدوية وتعليم صناعي منتج لفئة كبيرة من المتسربين من التعليم لأجل العمل"، حيث يرى الباحث أن الاهتمام بالتعليم الفني وتطويره والقضاء على مشاكله تماماً وتحسين النظرة المجتمعية تجاهه، أصبح قضية أساسية يجب أن توجه لها كافة جهود الدولة في المرحلة الحالية باعتباره طوق النجاة للتنمية الاقتصادية فهو قضية قومية يجب على الدولة العمل جاهدة على دعمه وتطويره وتقديم دوره في المجتمع وتأهيل الكوادر البشرية اللازمة بما يخدم المشروعات المستقبلية، ووفقاً لمعايير الجودة العالمية وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل، كما يرى الباحث أن الإعلام مطالب ببث برامج تشجع النقابات المهنية ورجال الصناعة والمستثمرين ومنظمات المجتمع المدني على تبني خريجي التعليم الفني وتوفير فرص عمل لهم كما يقع على جميع وسائل الإعلام مسؤولية كبرى في تغيير النظرة المجتمعية لهذا الشكل من التعليم، كما يمكن أن تتبنى القنوات الفضائية حملة قومية لتشجيع أولياء الأمور على إلحاق أبنائهم بالتعليم الفني وأيضاً عمل دورات تدريبية

للمدرسين الذي يعملون في المدارس الفنية لنقل خبراتهم ومهاراتهم وأيضاً إلقاء الضوء على جميع المدارس الفنية المستحدثة في مصر ومزايا الالتحاق بها، كما يجب على الإعلام إبراز إيجابيات التعليم الفني وأنه أداة فعالة في تطوير ورفاهية الشعوب ومواجهة البطالة بشكل فعال، فهو بمثابة ثورة صناعية رابعة، فتخصصات التعليم الفني وخاصةً مجال التكنولوجيا التطبيقية أصبحت مطلوبة في سوق العمل.

أما بالنسبة لتوفير بيئة شاملة داعمة لدمج ذوي الإعاقة البسيطة بمدارس التعليم قبل الجامعي وتوفير الرعاية اللازمة لهم فترى عينة الدراسة أن يمكن تحقيق ذلك من خلال نشر الوعي بأهمية دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بالمدارس وتنمية مهاراتهم وعقد الدورات التدريبية اللازمة للفائزين على العملية التعليمية مع تطوير كفاءة البيئة المحيطة.

ويرى الباحث أن قضية تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة وتأهيلهم تمثل تحدياً كبيراً للدول لأنها قضية إنسانية بالدرجة الأولى يمكن أن تعوق تقدم الأمم، كما أن الاهتمام بتلك الفئة مطلب ديني لجميع الأديان، ومطلب سياسي عملاً بمبدأ تكافؤ الفرص وأن التعليم حق للجميع دون تمييز، ومطلب اقتصادي لأنهم فئة غير قليلة والاهتمام بهم يسهم في دفع عجلة الاقتصاد والتنمية وزيادة الدخل القومي، ومطلب اجتماعي لأنهم جزء من نسيج المجتمع ينعكس صلاح المجتمع ككل، ومطلب تربوي لأنهم أبناؤنا وأخواننا ومن حقهم علينا أن نحسن تربيتهم وتعليمهم.

كما يرى الباحث أن هؤلاء يرغبون في التعليم ويتمنون الانخراط في المجتمع، يعيشون حياتهم ويمارسون أنشطتهم باحترام وتقدير من الجميع خاصةً إن كان لديهم قيود في جانب معين فإن لديهم قوة وطاقات في جوانب أخرى ربما أكثر من الأشخاص العاديين ومن ثم يجب استثمارها وتنميتها وتوظيفها بالشكل الصحيح الذي يعود بالنفع على الشخص نفسه والمجتمع ككل، وهو ما يظهر جلياً على أرض الواقع حيث حرصت الدولة المصرية والقيادة السياسية في الفترة الأخيرة على تحقيق التمكين الشامل لهم، فقد صدر قرار رقم 10 لسنة 2018م والمعروف بقانون ذوي الاحتياجات الخاصة والذي احتوى على الكثير من الحقوق والامتيازات والمكاسب لهذه الفئة في كافة مجالات الحياة الصحية والتعليمية والعمل والمعاشات، والتي كانت مهمشة في العهد القديم.

كما يرى الباحث أن التعليم المدمج هو وسيلة تعليمية هامة تسهم في تعليم الأطفال الذين يعانون من حاجات خاصة عن طريق دمجهم في البيئة التعليمية في المدارس العادية والتعامل معهم بأسلوب علمي مدروس يعتمد على طبيعة الحالة التي يعاني منها كل طفل منهم، وأسلوب الدمج التربوي من الوسائل العلاجية الهامة التي تساعد في جعل الطفل ذي الحاجة الخاصة يتأقلم مع باقي الأطفال الآخرين حتى يكتسب مهارات تعليمية جديدة

تساهم في تطوير شخصيته ودمجه في المجتمع المحيط به كما أن احتكاك هؤلاء التلاميذ بأقرانهم العاديين في سن مبكرة يُسهم كثيراً في تحسين اتجاهات الأطفال العاديين نحو أقرانهم من ذوي الاحتياجات الخاصة.

كما لا يفوتنا إلقاء الضوء على أهمية غرس الواجب الأخلاقي والاجتماعي في نفوس الصغار منذ نعومة أظافرهم وضرورة أن يتعلموه من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية في المؤسسات الأسرية والتعليمية بجانب المؤسسات الدينية، كما يجب أن تتضمن منظومة التعليم في المدارس والجامعات بعض النصوص والممارسات والأنشطة التي تدعم الواجب الأخلاقي والالتزام والمسؤولية الاجتماعية، فالتعليم هدفه ليس فقط اكساب مهارات وإعطاء شهادة بل يجب أن يقدم للمجتمع مواطن صالح ومتكامل لديه الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية والوطنية.

وهم ما أكدت عليه الأدبيات النظرية التي ترى أن التعليم عملية تعلم كيفية اتخاذ القرارات التي تراعي في المستقبل الأبعاد الاقتصادية والبيئية، والإنصاف بين جميع الأفراد وبناء القدرة على التفكير المستقبلي الموجه، وهو رؤية تعليمية تسعى إلى إيجاد توازن بين الرخاء الإنساني والاقتصادي والتقاليد الثقافية واستدامة الموارد الطبيعية والبيئية من أجل حياة أفضل للفرد والمجتمع في الحاضر والمستقبل، فهو يسهم بشكل إيجابي في مواجهة مشكلات الفقر، حماية البيئة، تحسين الحالة الصحية، والتعليم يعتبر أيضاً عاملاً مهماً لتعزيز التماسك الاجتماعي، ويلعب دوراً مهماً في إنتاج القوى العاملة الماهرة، فالمدارس الابتدائية والثانوية تقوم على تعليم الطلاب المعارف والمهارات العامة، أما المهارات التقنية والمهنية والمتخصصة تقع مسؤولية تعليمها وصقلها على التعليم العالي، والذي له دور بارز في غرس القيم والمعارف والمهارات التي تساعد على بناء الممارسات الجيدة اللازمة لبناء التنمية المستدامة، ولكي يقوم التعليم بهذا الدور يجب أن يتجاوز ما وراء معرفة الطلاب، بالعمل على تنمية الأبعاد الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تمكنهم من فهم أنفسهم وفهم الآخرين في هذا العالم (بدوي، 2010)

وانتقلت نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة كلاً من أنكا جريكوليسكو، مازلين مختار وآخرون التي توصلت إلى أهمية إعادة التفكير في السياسات التعليمية من أجل التنمية المستدامة التي تهدف إلى تطوير المعارف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي ستساعد التلاميذ في نهاية المطاف على معالجة مشاكل الحياة الحديثة، أما بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس فلضمان جودة النشاط التعليمي في ضوء التنمية المستدامة، ينبغي اكتساب وتطوير الكفاءات والقدرات على أساس الوسائل الرسمية وغير الرسمية والاعتراف بها رسمياً، مثل: تحديد الاحتياجات المحددة لكل تلميذ وتلميذة تلك الاحتياجات باستخدام مجموعة واسعة من استراتيجيات التدريس، كما أن ابتكار المناهج الدراسية وأساليب التدريس مهم في الإسهام في التحول النمطي من التعليم "المتعلق بالتنمية المستدامة إلى التعليم" من أجل "التنمية المستدامة، وتطبيق أساليب التدريس مثل خبرات التعلم الحقيقية، والتفكير، والتعلم المتبادل، والبحوث على تدريس الاستدامة

وهو ما اوضحته نظريتي التنمية المستدامة وفلسفة الطريق الثالث، حيث تقوم التنمية المستدامة على فكرة العدالة بين الأفراد والأجيال والشعوب، إلى جانب الاهتمام بجميع فئات المجتمع دون تمييز، والعمل على تنمية واستثمار المورد البشري، ونظرية فلسفة الطريق الثالث ترى أن تلتزم الحكومات بتحقيق تكافؤ الفرص أما جميع مواطنيها، ولا تسمح لأحد بأي امتيازات خاصة من أي نوع.

رابعاً: نتائج الدراسة: التحليل والتفسير:

جاءت نتائج الدراسة التحليلية كالتالي:

- أوضحت الدراسة وعي وإدراك عينة الدراسة لأهمية تكوين فريق لإدارة الأزمات على مستوى المدارس والمديريات والإدارات التعليمية والكليات والجامعات وعقد تدريبات ونماذج محاكاة على إدارة الأزمات وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني بالتعاون مع وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي، لما له من دور بارز في توفير المعلومات النوعية المناسبة لمتخذي القرار حول الأزمات المتوقعة ووضع سيناريوهات لمواجهتها، ومن ثم تكون المدارس والإدارات والمديريات التعليمية ووزارة التربية والتعليم على استعداد لمواجهة أي أزمات محتملة والتخفيف من حدة آثارها الناتجة عنها حال حدوثها.
- كشفت نتائج الدراسة أن تطبيق استراتيجية الوقاية من الأزمات يسهم بشكل فعال في إتاحة التعليم للجميع دون تمييز.
- كشفت نتائج الدراسة أن توفير الدعم المادي اللازم لنظام التعليم الذي يساعد على بناء مدارس مطورة على أحدث نظم حديثة كحل لتقليل كثافة الفصول ووجود مدارس فترات مسائية يُعد أفضل الحلول التي يجب أن يتم الاعتماد عليها لمواجهة التحديات الأساسية التي تواجه إتاحة التعليم للجميع دون تمييز.

المراجع:

أولا المراجع العربية:

_____ (2012). *التربية كمن أجل التنمية المستدامة* كتاب مرجعي. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم

والثقافة قطاع التربية، اليونيسكو، ص6.

أبو النصر، مدحت ومحمد، ياسمين محمد. (2017). *التنمية المستدامة مفهومها - أبعادها - مؤشراتها*.

المجموعة العربية للتدريب والنشر.

أبو شنب، جمال محمد. (2012). *أصول الفكر والبحث العلمي: إطار المفاهيم، الطرق والمناهج والأدوات*

والتصميم والتنفيذ التجريبي. دار المعرفة الجامعية.

بدوي، عبدالرؤف محمد وآخرون.(2010). ضمان جودة التعليم العالي مدخل للتنمية المستدامة في المجتمع المصري. مجلة مستقبل التربية العربية، 17(61)، 41-43.

بسباس، رياض و أبو سعد، أحمد. (2017، مايو 6-8). نحو نظام ذكي لرفع كفاءة التعليم ودعم التنمية المستدامة [بحث مقدم] المؤتمر الدولي لمعهد التخطيط القومي "نحو تعليم داعم للتنمية المستدامة في مصر"، جمهورية مصر العربية، ص415.

جمعه، ناريمان محمود وآخرون. (2004). اتجاهات إعداد المعلم في ضوء التربية من أجل التنمية المستدامة وإمكانية الاستفادة منها في سلطنة عمان دراسة مقارنة [بحث مقدم] المؤتمر الدولي - نحو إعداد افضل لمعلم المستقبل، 5، جامعة السلطان قابوس، مسقط، عمان، ص204.

حيلولة، إيمان.(2016). دور التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة : حالة الجزائر. جمعية إدارة الاعمال العربية، 153(1)، 80.

خلف، مصطفى و الجوهري، محمد. (2002). قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع. مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية.

داوود، إبراهيم. (2011). إدارة الأزمات المعرفية بالجامعات العربية في ظل التغير التقني والمعلوماتي. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، 9(9)، 9.

الزهراني، أسماء معيض. (د.ت). أهمية المسح الاجتماعي في العلوم الاجتماعية. وزارة التعليم العالي السعودية.

عبد اللطيف، ميادة طارق. (2015). مدى اسهام المدارس الصديقة للطفل في تحقيق مجالات التنمية المستدامة من وجهة نظر معلمي المرحلة الابتدائية في ضوء بعض المتغيرات. جرش للبحوث والدراسات، 16(1)، 868.

عبد المعطي، عبد الباسط.(1998). اتجاهات نظرية في علم الاجتماع. عالم المعرفة، 10.

الغامدي، عائض بن سعيد ملعي. (2015). إدارة الأزمات لدي القيادات الجامعية بكليات التربية بالجامعات السعودية: دراسة ميدانية، مجلة كلية التربية، 5(165).

مبارك، فاطيمة.(2016). التنمية المستدامة أصلها ونشأتها. مجلة بيئة المدن الالكترونية، 13(13).

محمود، محمد الفاتح. (د.ت). إدارة الأزمات من منظور إداري. المعهد العالي لعلوم الزكاة.

مرسي، شيرين عيد. (2017). استراتيجية مقترحة لتعليم الكبار في ضوء متطلبات التنمية المستدامة. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – إدارة التربية، 43(63)، 61.

مسهوج، زيد عصويد وآخرون. (2016). آليات مواجهة بعض الأزمات بالتعليم قبل الجامعي بالكويت. مجلة القراءة والمعرفة، (173).

ثانيا المراجع الأجنبية:

Education and The Sdgs. (2016).

https://educationaboveall.org/sites/default/files/research/attachments/EAC_Education_and_the_SDGs__F_.pdf

Didham, R. J., & Ofei-Manu, P. (2015). Chapter 5. The Role of Education in the Sustainable Development Agenda: Empowering a learning society for sustainability through quality education. Achieving the Sustainable Development Goals: From agenda to action, Hayama. *Institute for Global Environmental Strategies*, 207.

Michelsen, G., & Fischer, D. (2017). Sustainability and education 1. In *Sustainable development policy* (pp. 135-158). Routledge.

Sakmar, S. L., Wackernagel, M., Galli, A., & Moore, D. (2011). Sustainable development and Environmental Challenges in the MENA Region: Accounting for the Environment in the 21st century.

Tomislav, K. (2018). The concept of sustainable development: From its beginning to the contemporary issues. *Zagreb International Review of Economics & Business*, 21(1), 67-94.